دور عرض النقود في دعم قدرة الاقتصاد العراقي والمصري التنافسية

محمد عبد الله صالح

الملخص:

تناول البحث دور عرض النقود في عملية دعم القدرة التنافسية لاقتصاد كل من بلدي العراق ومصر، بهدف بيان واقع اقتصاد البلدين بعد قرار (٥٦ لسنة ٢٠٠٤) في العراق، وقرار (٨٨ لسنة ٢٠٠٣) في مصر، وحصول البنك المركزي العراقي والمصري على استقلالهما، من خلال تحليل عرض النقود، ودوره في تنمية ودفع عجلة اقتصاد البلدين نحو التقدم والازدهار، ويفترض البحث هل يوجد تأثير لعرض النقود في قدرة البلدين التنافسية، ولتحقيق هدف وفرضية البحث فقد قسم إلى ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول الجانب النظري وقد جاء بعنوان مفهوم السياسة النقدية واهدافها، أما الجزء الثاني فقد جاء بعنوان عرض النقود كجزء من السياسة النقدية ومساهمته في دعم قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر، وكذلك الجزء الثالث فقد تطرق إلى تناول التحليل القياسي لعلاقة الارتباط وأثر عرض النقود ومتغيرات قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر، وأخيراً أنتهى البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات.

Abstract:

The research role of the money supply to support the competitiveness of the economy of each of my country, Iraq, Egypt, the process, the aim of the statement of the reality of the two economies after the decision (56 of 2004) in Iraq, and the decision (88 of 2003), in Egypt, and for the Iraqi Central Bank and the Egyptian their independence, from by analyzing the money supply, and its role in development and boost the economy of the two countries towards progress and prosperity, presumably Search Is there any effect of money supply in the competitiveness of the two countries, and to achieve the goal and hypothesis has been divided into three parts, which included the first part theoretical side has titled the concept of monetary policy and its goals , the second part was titled money supply as part of monetary policy and its contribution to support the competitiveness of the economy in Iraq and Egypt, as well as the third part has been touched to eat a standard analysis of the relationship of the link and the impact of money supply and the variables of the competitiveness of the economy in Iraq, Egypt, and finally the search is over, inter the findings and recommendations.

أولاً: المقدمة:

تُعد السياسة النقدية جزءًا مهمًا من السياسة الاقتصادية العامة، فقد استحوذت على أهمية ومكانة أساسية في معظم اقتصاديات العالم وتزداد هذه الأهمية مع اتساع المبادلات المحلية والدولية، من خلال الدور الفعال الذي تمارسهُ هذه السياسة في ضبط الاختلالات التي تحدث في أسواق النقد والمال وبالصورة التي تترك أثراً واضحاً في استقرار مستوى الأسعار ومُعدلات الفائدة فضلاً عن أسعار الصرف، مما سيفضي إلى خلق اقتصاد أكثر استقراراً عن طريق التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان، والذي يعد بدوره شرطاً جوهرياً لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما، وعليه فإن السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية المهمة والتي من دونها تبقى عملية إحداث التوازن والنمو الاقتصاديين عملية ناقصه، وذلك مما لها من أثر فعال في مختلف المتغيرات الاقتصادية والتي تعكس الترابط بين الآثار الاقتصادية والنقدية.

فالسياسة النقدية في بعض الدول العربية ومنها العراق ومصر لم تشهد تحسنًا كبيرًا في دورها المطلوب منها، وهذا يعود إلى جملة من التغيرات على أدائها ودورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المهمة، إذ حصلت ظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي أسهمت في إضعاف دورها.

ولكن ما زالت هناك إمكانية وضرورة تبني إجراءات تغيير أستخدام بعض أدواتها المباشرة وغير المباشرة لتحقيق الهدف المنشود وتعميق دورها كمستشار للدولة في الأمور الصيرفية والمالية والإجتماعية لتأمين الأنسجام الأمثل بين مهمتها والسياسة العليا للدولة.

في حين يحتل مفهوم التنافسية في عالمنا المعاصر أهمية كبرى في عملية صنع السياسة الاقتصادية، وتقييم أدائها في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

وحيثُ إن الاقتصاد يُعاني من إخفاقات شديدة في الأداء تتصل بغياب رؤية استراتيجية طويلة الأجل للنهوض بمستويات تنافسية متماسكة العناصر

وبالتالي تلعب السياسات دوراً كبيراً في تحديد القدرة التنافسية والتغلب على إخفاقات السوق وتحقيق التوازن.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

لعرض النقود تأثير مُباشر وغير مُباشر على الاقتصاد وعلى قدرتهُ في المنافسة الإقليمية والدولية إلا أن حالة الاقتصاد العراقي والمصري لم تكن على حالة واحدة خصوصاً بعد حصول البنك المركزي على أستقلاليتهُ وبرامج الإصلاح، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

ما هو دور عرض النقد في دعم القدرة التنافسية لكلاً من الاقتصاد العراقي والمصري؟

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تتناولها، حيث يمكن من خلال الدور الذي يقوم به عرض النقود في تحديد أهمية الدراسة من خلال التالي:

١- **الأهمية النظرية:**

- تكمن أهمية البحث في الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد أو في بعض أجزائه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها لينتقل الاقتصاد من المرحلة التي تعوقه فيها تلك النقاط إلى اقتصاد متعافٍ يملك القدرة على المنافسة.
- بيان دور عرض النقود من خلال قيام الجهة النقدية المختصة (البنك المركزي) وخصوصاً بعد حصولهُ على أستقلاليتهُ بصدور قانون البنك المركزي المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ في العراق وقانون (٨٨) لسنة ٢٠٠٣ في مصر.

٢- **الأهمية التطبيقية:**

- محاولة قياس العلاقة والارتباط بين متغيرات الدراسة الرئيسية والفرعية وذلك باستخدام مقاييس حديثه سيتم اعتمادها وفق عدد من المؤشرات

والمعايير العالمية وذلك انسجاماً مع ما هو مطروح في العالم المتقدم لكي نستطيع التوصل إلى أفضل النتائج حيث سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي توضح مدى أهمية دور عرض النقود في دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والمصري.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الفاعل لعرض النقود حالياً في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية ودعمها من خلال أستخدام البنك المركزي العراقي والمصري للأدوات الحديثة والأساليب الكمية المباشرة وغير المباشرة.

خامساً: فرضيات الدراسة:

تتمثل الفرضية الرئيسية التي جاءت بها الدراسة بالآتي:

هل يوجد تأثير لعرض النقود على دعم قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر؟

سادساً: منهجية الدراسة:

سيتم استخدام مزيج من المنهج الاستقرائي الاستنباطي مع المنهج الوصفي التحليلي لما لهذا المنهج من خصائص تناسب طبيعة البحث الذي يعتمد على دراسة وتحليل الواقع بشكل دقيق كما يعتمد على وصف الظاهرة موضوع البحث.

سابعاً: خطة الدراسة:

- **الجزء الأول:** تناول مفهوم السياسة النقدية وأهدافها.
- **الجزء الثاني :** تناول عرض النقود كجزء من السياسة النقدية ومساهمته في دعم قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر.

- **الجزء الثالث**: تناول التحليل القياسي لعلاقة الارتباط وأثر عرض النقود ومتغيرات قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر.
- **النتائج والتوصيات – المراجع.**

الجزء الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة النقدية (The Concept of Monetary Policy):

إن مصطلح السياسة النقدية يعتبر مصطلح شائعاً وحديثاً نسبياً، إذ ظهر في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، كما شهد هذا القرن بدء الدراسات المنتظمة لمسائل وأفكار السلطة النقدية (البنك المركزي) على يد مجموعة من الاقتصاديين المهتمين ويعود هذا الاهتمام إلى تطور الفكر الاقتصادي حيثُ إن الأحداث الاقتصادية هي المحرك لذلك[١].

ويمكن توضيح مفاهيم السياسة النقدية من خلال عدة تعاريف، فقد عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن (مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في حجم كمية النقود المعروضة وتوجيهها بالصورة التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية)[٢].

وأن السلطات النقدية تسعى من خلال هذه الإجراءات إلى تزويد الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب بها أو سحب الكمية النقدية الغير مرغوب بها، وهنا نُلاحظ أن مفهوم السياسة النقدية ينصرف في مضمونها العام إلى مجموعة من القرارات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها تنفيذاً حازماً بقصد التأثير في مسار الأنشطة الاقتصادية، وبهذا المعنى نجد أن للسياسة النقدية معنيان: معنى ضيق ومعنى واسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق (هي الإجراءات المنصبة على تنظيم عرض النقد)[٣].

أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فقد عرفها (Einzig) بأنها تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو

غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات الغير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي والحفاظ على قيمتهُ لتحقيق الأستقرار الداخلي والخارجي[٤].

وهكذا نجد أن دور السياسة النقدية لا يقتصر على مراقبة عرض النقد واستخدام الائتمان الصيرفي بل تمتد لتشمل السياسة الإقراضية لما لهذه السياسة من دور واضح في مراقبة عرض النقد والسيطرة عليه ولا سيما في الدول المتقدمة، وكذلك ترتبط السياسة النقدية بالسياسة المالية وخاصةً فيما يتعلق بالدين العام[٥]، إذ يهتم ممثل السياسة النقدية (البنك المركزي) بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وآجالها وأسعار الفائدة والتي تُعرف بسياسة الدين العام[٦].

وعليه تُعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية الكلية والتي من خلالها يتم التأثير بالمتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الأستقرار والنمو عن طريق أستخدام أدواتها للتأثير في المعروض النقدي وهذا سيؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج والإدخار والاستخدام الأمثل لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وأرتفاع مستوى الناتج القومي الإجمالي[٧].

وختاماً يمكن القول أن مفهوم السياسة النقدية تبقى على درجة كبيرة من المرونة في شمول ما يستمد في مجال النقد لذا فإن مفهومها يعتمد على درجة التطور الاقتصادي وعلى طبيعة الظروف السائدة وعلى أهدافها في لحظةً ما.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية **(Objectives of Monetary Policy)**:

تستخدم السياسة النقدية أدواتها للوصول إلى مجموعة من الأهداف المعينة والنابعة من المشاكل التي تُصيب الكيان الاقتصادي للدولة، وقد تختلف هذه الأهداف من دولة إلى أُخرى وحسب نوع النظام الاقتصادي القائم في الدول وحسب درجة تقدمُها، ولذلك أتفق مُعظم الاقتصاديون حول هذه الأهداف والتي تنحصر بالآتي:

١- **تحقيق الأستقرار في مستوى الأسعار (Achieving Stability In The Price Level):**

يقصد بأستقرار الأسعار محاولة تفادي ظهور أتجاه عام واضح طويل الأمد للتغيير (أرتفاع أو أنخفاض) أو التقلبات الحادة في المستوى العام للأسعار قصيرة الأمد، حيثُ إن هدف الأستقرار في الأسعار ليس بالضرورة أن يتضمن ثبات الأسعار الفردية، فالتغيرات التي تحصل في الأسعار الفردية وهيكل الأسعار النسبية هي الوسيلة الرئيسية لتخصيص الموارد بين الاستعمالات المتنافسة في الاقتصادات الرأسمالية[٨].

٢- **النمو الاقتصادي (Economic Growth):**

إن النمو الاقتصادي هو عملية الزيادة في الإنتاج الكلي خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[٩]، حيث تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الحقيقي وزيادة في حجم الدخل القومي، فمن خلال ما تقوم به السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي من رقابة على حجم الائتمان وعلى كلفتهُ فإنها تستطيع دفع عجلة النمو الاقتصادي للبلد، وإن فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو تتم من خلال تأثيرها في الاستثمار كواحد من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية ومن ثم عرض النقود (سياسة مسايرة الاتجاهات الدورية النقدية) تنعكس في تغيرات مقابلة في أسعار الفائدة التي تُحدد بدورها حجم الأستثمار الخاص والذي يُعد أحد أهم مُحددات النمو الاقتصادي[١٠].

٣- **تحقيق مستوى عالٍ من الإستخدام (High Level of Employment):**

يعتبر موضوع التشغيل من أهم الأهداف التي تسعى إليها الاقتصاديات المختلفة ويُراد بهِ ضمان مستوى مرتفع من التشغيل أي أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يُرافقها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية[١١].

٤- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة (Contribute to Balance the Balance of Payments and Improve the Value of the Currency):

ميزان المدفوعات هو سجل يوضح بأسلوب منظم كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في العالم الخارجي[١٢]، وتهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق المحافظة على قيمة العملة من خلال حماية الرصيد الذهبي للدولة وحماية العُملات الصعبة لمواجهة التقلبُات التي قد تحصل فيه[١٣]، حيثُ إن أستقرار قيمة النقود تعتبر من أهم شروط ازدهار التبادل التجاري وتنشيط حركة التجارة الدولية وتعظيم مقدرتها التنافُسية.

الجزء الثاني:

عرض النقود كجزء من السياسة النقدية ومساهمته في دعم قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر.

يعد عرض النقد أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صور التطور أو التخلف الاقتصادي للبلد من خلال تركيبه، من حيث مدى استعمال (الودائع النقدية) مقارنة باستعمال العملة كوسائل دفع ومخزن للقيمة ، حيث تعكس مكونات عرض النقد الصورة الحقيقية عن تطور الجهاز المصرفي، والممارسات الائتمانية وتسهيلات الإيداع والوعي المصرفي لدى الجمهور ومدى تطور السوق المالية والنقدية ،يعتبر عرض النقود وكيفية التحكم فيه من الأهداف الاساسية والرئيسية للبنك المركزي، فمن خلاله يمكن الحد من التقلبات الاقتصادية، عن طريق إصدار النقود بقصد مساعدة الأفراد والوحدات الاقتصادية، حيث إن هدف البنك المركزي هو الموازنة بين الطلب والعرض النقدي.

فالطلب على النقود يُحدد من قبل الأفراد والوحدات الاقتصادية من خلال حجم الإنتاج الذي يقومون به، أما العرض النقدي فيُحدد من قبل البنك المركزي[١٤]، وبالنسبة لعرض النقود والعوامل المؤثرة في حجم السيولة المحلية

فإن العراق ومصر كغيرها من البلدان النامية، من خلال ما تكشفه المؤشرات النقدية الصادرة عن البنوك المركزية العراقية والمصرية.

وفيما يتعلق بعرض النقود في العراق يوضح جدول رقم (١) مقدار ارتفاعهُ، فقد واصل عرض النقود اتجاهه التصاعـدي إذ بـلغ (١١٣٩٩١٢٥، ١٥٤٦٠٠٦٠، ٢١٧٢١١٦٧، ٢٨١٨٩٩٣٤، ٣٧٣٠٠٠٣٠، ٥١٧٤٣٤٨٩، ٦٢٤٧٣٩٢٩، ٦٣٧٣٥٨٧١، ٧٣٨٣٠٩٦٤، ٧٢٦٩٢٤٤٨) مليون دينار على التوالي، مقدماً زيادة في عرض النقد مقدارها (٦٢٥٤٣٨٢٢) مليون دينار في عام (٢٠١٤) مقارنةً مع عام (٢٠٠٤) والبالغ (١٠١٤٨٦٢٦) مليون دينار، وبنسبة نمو تقدر بـ (٦١٦%).

وكذلك يلاحظ حصول تقارب في معدلات الزيادة لكل من صافي العملة في التداول والودائع الجارية، إذ ارتفع صافي العملة في التداول إلى (٣٦٠٧١٥٩٣) وبنسبة نمو (٤٠٣.٥%) عن عام (٢٠٠٤) أي بزيادة مقدارها (٢٨٩٠٨٦٤٨) مليون دينار، في حين بلغت الزيادة في الودائع الجارية (٣٣٦٣٥١٧٤) مليون دينار، إذ وصلت عام (٢٠١٤) إلى (٣٦٦٢٠٨٥٥) مليون دينار محققة نمو بنسبة (١١٢٦.٥%) عن عام (٢٠٠٤).

ويلاحظ أيضاً أن نسبة صافي العملة في التداول من عرض النقد قد أخذت بالانخفاض التدريجي باستثناء عام (٢٠٠٥) حتى بلغت (٤٥.٣%) عام (٢٠١١)، مقارنةً بنسبة (٧٠.٦%) عام (٢٠٠٤)، كما قابل ذلك ارتفاع نسبة الودائع الجارية من عرض النقد حتى بلغت نسبته (٥٤.٧%) عام (٢٠١١)، وبدأت بالانخفاض التدريجي لتستقر عند (٥٠.٤%) عام (٢٠١٤) مقارنةً بنسبة (٢٩.٤%) عام (٢٠٠٤).

مما يدل على فاعلية أدوات البنك المركزي في التأثير على عرض النقد وعلى مدخرات الأفراد الفائضة، من خلال تعزيز ثقة الأفراد بالعملة المحلية وكذلك تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي، بسبب صدور قانون المصارف المرقم (٩٤ لسنة ٢٠٠٤) وظهور مشاركات أجنبية في مصارف عراقية تخضع لهذا

القانون وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦ لسنة ٢٠٠٤)، وما رافقه ذلك من تحرير النظام المالي من حيث سعر الفائدة، الذي اكسب المصارف المقدرة على جذب الودائع بشكل أفضل من السابق، فضلاً عن ازدياد عدد المصارف الخاصة من (٢٠) مصرفاً عام (٢٠٠٤) إلى (٤٧) مصرفاً لغاية عام (٢٠١٤)، ويرجع سبب ارتفاع النقد إلى أسباب عديدة منها استبدال العملة وتعديل سلم الرواتب والأجور وكذلك رفع حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي من أجل الحفاظ على استقرار أسعار الصرف للدينار العراقي[١٥].

جدول (١)

تطور مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق وأهميتها النسبية في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

(مليون دينار)

السنة	العملة المصدرة (١)	العملة لدى المصارف التجارية (٢)	نسبة العملة لدى المصارف التجارية/العملة المصدرة (%) (٣)	صافي العملة في التداول (العملة خارج المصارف) (٤)	نسبة صافي العملة في التداول/العملة المصدرة(%) (٥)	الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (٦)	عرض النقد (M1) (٧)	معدل نمو عرض النقد (٨)	نسبة صافي العملة في التداول/عرض النقد(%) (٩)	نسبة الودائع الجارية/عرض النقد(%) (١٠)
٢٠٠٤	٨٠٢٠٥٢٤	٨٥٧٥٧٩	١٠,٧	٧١٦٢٩٤٥	٨٩,٣	٢٩٨٥٦٨١	١٠١٤٨٦٢٦	٧٥,٨	٧٠,٦	٢٩,٤
٢٠٠٥	١٠٢٥٦٥١٢	١١٤٣٦٧٥	١١,٢	٩١١٢٨٣٧	٨٨,٨	٢٢٨٦٢٨٨	١١٣٩٩١٢٥	١٢,٣	٧٩,٩	٢٠,١
٢٠٠٦	١١٩١٦٥٥٥	٩٤٨٤٥٦	٨	١٠٩٦٨٠٩٩	٩٢	٤٤٩١٩٦١	١٥٤٦٠٠٦٠	٣٥,٦	٧٠,٩	٢٩,١
٢٠٠٧	١٥٦٣٢٢٢٥	١٤٠٠٥٢٥	٩	١٤٢٣١٧٠٠	٩١	٧٤٨٩٤٦٧	٢١٧٢١١٦٧	٤٠,٥	٦٥,٥	٣٤,٥
٢٠٠٨	٢١٣٠٤٤١٨	٢٨١١٩١٦	١٣,٢	١٨٤٩٢٥٠٢	٨٦,٨	٩٦٩٧٤٣٢	٢٨١٨٩٩٣٤	٢٩,٨	٦٥,٦	٣٤,٤
٢٠٠٩	٢٤١٦٩٤٠١	٢٣٩٣٧٢٢	٩,٩	٢١٧٧٥٦٧٩	٩٠,١	١٥٥٢٤٣٥١	٢٧٣٠٠٠٣٠	٣٢,٣	٥٨,٤	٤١,٦
٢٠١٠	٢٧٥٠٧٣٢٨	٣١٦٥١٣٦	١١,٥	٢٤٣٤٢١٩٢	٨٨,٥	٢٧٤٠١٢٩٧	٥١٧٤٣٤٨٩	٣٨,٧	٤٧	٥٣
٢٠١١	٣٢١٥٧٤٤٤	٣٨٧٠٠٨٣	١٢	٢٨٢٨٧٣٦١	٨٨	٣٤١٨٦٥٦٨	٦٢٤٧٣٩٢٩	٢٠,٧	٤٥,٣	٥٤,٧
٢٠١٢	٣٥٧٨٤٨٠٥	٥١٩١١٥٨	١٤,٥	٣٠٥٩٣٦٤٧	٨٥,٥	٣٣١٤٢٢٢٤	٦٣٧٣٥٨٧١	٢	٤٨	٥٢
٢٠١٣	٤٠٦٣٠٠٣٦	٥٦٣٤٥٨٣	١٣,٩	٣٤٩٩٥٤٥٣	٨٦,١	٣٨٨٣٥٥١١	٧٣٨٣٠٩٦٤	١٥,٨	٤٧,٤	٥٢,٦
٢٠١٤	٣٩٨٨٣٦٨٦	٣٨١٢٠٩٣	٩,٥	٣٦٠٧١٥٩٣	٩٠,٤	٣٦٦٢٠٨٥٥	٧٢٦٩٢٤٤٨	(١,٥)	٤٩,٦	٥٠,٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤).

* الأرقام بين الأقواس تعني قيماً سالبة .

أما في مصر فنلاحظ من الجدول رقم (٢) أن النقد المصدر (شاملاً العملة المعاونة) قد ارتفع بمقدار (١٩.٢) مليار جنيه بمعدل (٢٠.٥%) عام (٢٠٠٨) مقابل (١٤.٢) مليار جنيه بمعدل (١٨%) خلال العام المالي السابق ليصل رصيده إلى (١١٢.٧) مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٨، حيث تعزى الزيادة في النقد المصدر إلى زيادة صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بصفة أساسية[١٦]، وفيما يخص عرض النقد فقد واصل اتجاهه التصاعدي أيضاً إذ بلغ (٨٩٦٨٥، ١٠٩٢٧٤، ١٣١٢٩٠، ١٧٠٥٧٩، ١٨٢٩٩١، ٢١٤٠٤٠، ٢٤٨٧٠٧، ٢٧٤٥١٠، ٣٤٤١٠٠، ٤١٠٥٥٤) مليون جنيه على التوالي، وبزيادة في عرض النقد مقدارها (٣٣٢٩٤٨) مليون جنيه عام (٢٠١٤) مقارنتاً بعام (٢٠٠٤) والبالغ (٧٧٦٠٦) مليون جنيه، وبنسبة نمو تقدر بـ (٤٢٩%).

وأيضاً نلاحظ حصول تقارب في معدلات الزيادة لكل من صافي العملة في التداول والودائع الجارية، إذ ارتفع صافي العملة في التداول إلى (٢٧٠٨٥٦) مليون جنيه وبنسبة نمو (٣٨٤%) عن عام (٢٠٠٤) أي بزيادة مقدارها (٢١٤٩٢٣) مليون جنيه، بينما بلغت الزيادة في الودائع الجارية (١١٨٠٢٥) مليون جنيه، إذ وصلت إلى (١٣٩٦٩٨) مليون جنيه عام (٢٠١٤) محققة نسبة نمو تقدر بـ(٥٤٤.٦%) عن عام (٢٠٠٤)، أما بالنسبة لصافي العملة في التداول من عرض النقد فقد أخذت بالانخفاض التدريجي حتى بلغت (٦١.٤%) عام (٢٠٠٨) مقارنةً بنسبة (٧٢.١%) عام (٢٠٠٤) ومن ثم بدأت بالارتفاع التدريجي باستثناء عام (٢٠١٠) حتى بلغت (٧٠.٧%) عام (٢٠١٢) مقارنةً بعام (٢٠٠٤) لتستقر بالانخفاض بنسبة (٦٦%) عام (٢٠١٤) بسبب الأوضاع الأمنية السيئة التي اتسمت بها تلك الفترة، كما قابل ذلك تذبذب واضح في نسبة الودائع الجارية من عرض النقد بالارتفاع والانخفاض حتى بلغت نسبة (٣٤%) عام (٢٠١٤) مقارنةً بنسبة (٢٧.٩%) عام (٢٠٠٤).

حيث يعكس الارتفاع أساساً زيادة كل من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية بالعملة المحلية نتيجة نمو ودائع الأعمال الخاص وودائع القطاع العائلي بنحو (٢٠.٦ و١٤.٢) مليار جنيه على التوالي[١٧].

جدول (٢)

تطور مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق وأهميتها النسبية في مصر للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤)

(مليون جنيه مصري)

السنة	العملة المصدرة (١)	العملة لدى المصارف التجارية (٢)	نسبة العملة لدى المصارف التجارية/العملة المصدرة (%)(٣)	صافي العملة في التداول (العملة خارج المصارف) (٤)	نسبة صافي العملة في التداول/العملة المصدرة(%) (٥)	الودائع الجارية لدى المصارف التجارية (٦)	عرض النقد (M1) (٧)	معدل نمو عرض النقد (٨)	نسبة صافي العملة في التداول/عرض النقد(%) (٩)	نسبة الودائع الجارية/عرض النقد(%) (١٠)
٢٠٠٤	٥٩٧٠٣	٣٤٨٧٣	٥٨,٤	٥٥٩٣٣	٩٣,٧	٢١٦٧٣	٧٧٦٠٦	١٥,٥	٧٢,١	٢٧,٩
٢٠٠٥	٦٧٥٢٧	٣٣٨٣٩	٥٠,١	٦٣٠٢٩	٩٣,٣	٢٦٦٥٦	٨٩٦٨٥	١٥,٦	٧٠,٣	٢٩,٧
٢٠٠٦	٧٩٠١٧	٣٧٤٤٦	٤٧,٤	٧٤٢٣٩	٩٤	٣٥٠٣٥	١٠٩٢٧٤	٢١,٨	٦٧,٩	٣٢,١
٢٠٠٧	٩٣٤٩٩	٤١٩٥٢	٤٤,٩	٨٦٨٦٠	٩٢,٩	٤٤٤٣٠	١٣١٢٩٠	٢٠,١	٦٦,٢	٣٣,٨
٢٠٠٨	١١٢٧٠٥	٥٨٤٩٩	٥١,٩	١٠٤٦٥٦	٩٢,٩	٦٥٩٢٣	١٧٠٥٧٩	٢٩,٩	٦١,٤	٣٨,٦
٢٠٠٩	١٢٧٩١٢	٤٨٨٣٦	٣٨,٢	١١٨١٤٦	٩٢,٤	٦٤٨٤٥	١٨٢٩٩١	٧,٣	٦٤,٦	٣٥,٤
٢٠١٠	١٤٦٢٢٠	٥٨٨١٨	٤٠,٢	١٣٥٢٠٩	٩٢,٥	٧٨٨٣١	٢١٤٠٤٠	١٧	٦٣,٢	٣٦,٨
٢٠١١	١٨٠١١٨	٧١٨٩٦	٣٩,٩	١٦٧٨٨٧	٩٣,٢	٨٠٨٢٠	٢٤٨٧٠٧	١٦,٢	٦٧,٥	٣٢,٥
٢٠١٢	٢٠٧٨٢٤	٥٨٧٩٨	٢٨,٣	١٩٤٠٢٧	٩٣,٤	٨٠٤٨٣	٢٧٤٥١٠	١٠,٤	٧٠,٧	٢٩,٣
٢٠١٣	٢٦٤٥٠٥	٥٧٠٩٥	٢١,٦	٢٤١٠١١	٩١,١	١٠٣٠٨٩	٣٤٤١٠٠	٢٥,٤	٧٠	٣٠
٢٠١٤	٢٩٠٢٨٣	٧٥٨٢٢	٢٦,١	٢٧٠٨٥٦	٩٣,٣	١٣٩٦٩٨	٤١٠٥٥٤	١٩,٣	٦٦	٣٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد لسنوات مختلفة للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٤).

ومما تقدم نلاحظ أن الاقتصادين العراقي والمصري تعاني من انخفاض الودائع الجارية إلى عرض النقد عند مقارنتها بنسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقد، مما يفسر تنامي ظاهرة الضغوط التضخمية واتجاه النشاط الاقتصادي صوب الاستهلاك، فضلاً عما يتركه ذلك من انطباع بوجود تفضيل عالٍ للسيولة وبروز ظاهرة الاكتناز، وقلة الرغبة بالتوجه نحو الإيداع لدى الجهاز المصرفي، وهذا يعكس غياب الوعي المصرفي وضعف تأثير المؤسسات المصرفية في النشاط الاقتصادي، وما له من أثر على محدودية تأثير البنك المركزي على مجمل النشاط الاقتصادي والنظام المصرفي بصورة خاصة، لكونه يحد من تأثير وسائل السياسة النقدية لاسيما غير المباشرة منها، أي بمعنى أدق يكون تأثير البنك المركزي أكبر كلما انخفضت نسبة صافي العملة في التداول من عرض النقد وزيادة نسبة الودائع الجارية من عرض النقد.

وسيتم التطرق إلى علاقة عرض النقود مع بعض أهم المتغيرات الاقتصادية والتي لها دور كبير ومؤثر في دعم سبل استدامة النمو الاقتصادي القادر على استيعاب إشكالية التوازنات الاقتصادية الكبرى لاسيما رفع مستوى التشغيل ودعم تنافسية الاقتصاد على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن احتواء الطموحات في رفع مستويات التنمية البشرية بما يحقق الأستقرار الاجتماعي والأمني، وبشكل موجز وكالتالي:

أ- **السياسة النقدية والتضخم**

إن التنظير الاقتصادي دون نقد يعتمد على الأجيال الجديدة من النماذج الكنزية ونماذج فكسل، والتي أصبحت من أولويات الاقتصاد النقدي الحديث، ففي هذه النماذج تلعب النقود دوراً صغيراً، وقد تقدم في معادلة تكميلية لتوفير وحدة الحساب، إذ يمكن تبني أطروحات تشكك بأثر النقود على التضخم، لكن من الصعب استبعاد وظيفة النقود بصفتها وحدة حساب، وإن النظرية الكنزية الجديدة تفترض أن التحولات النقدية ليس لها آثار قصيرة الأمد على الإنتاج والتضخم، وأن آثار السياسات النقدية على الاقتصاد تجري من خلال سعر الفائدة وتأثير

الأخير على الاستهلاك وقرارات الاستثمار، وبهذا فإن البنوك المركزية التي تستند إلى هذا النوع من التنظير في سياساتها تكتفي بسعر الفائدة وتجعل عرض النقد تام المرونة عند سعر الفائدة المعين(١٨).

ب- السياسة النقدية والبطالة:

إذا كانت السياسة النقدية توسعية وقامت بزيادة المعروض النقدي، فإن مستوى الأسعار سيرتفع، وتنخفض معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات، ومن ثم زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على القوى العاملة، وهو ما يقلل من حجم البطالة ومُعدلاتها، والعكس صحيح عند أتباع سياسة نقدية انكماشية(١٩).

الجزء الثالث:
التحليل القياسي لعلاقة الارتباط وأثر عرض النقود ومتغيرات قدرة الاقتصاد التنافسية في العراق ومصر.

في هذا الجزء سنتناول اختبار الفروض التي تبين دور عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بقدرة الاقتصاد العراقي والمصري التنافسية، حيث أتخذ عرض النقود كمتغير مستقل ورمز لهُ بالرمز (X1)، والمتغيرات الاقتصادية للقدرة التنافسية والمتمثلة بـــ(مُعدل التضخم، مُعدل البطالة، الميزان الجاري، مُعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) كمتغيرات تابعة حيث رمز لكل منها بـــ(Y4, Y3, Y2, Y1) على التوالي، واستناداً إلى المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي ولمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، فقد تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) ونموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد للوصول إلى أفضل التقديرات، وحاول الباحث من خلال استخدامهُ للبرنامج الإحصائي SPSS (**Statistical Package for The Social Scienes**)، الوصول إلى أفضل النتائج في تقدير العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وكانت الفروض كالتالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في العراق.

تركز هذه الفقرة على اختبار صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في العراق، ويشير الجدول (٣) إلى أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين (عرض النقد "مليون دينار") وبين مكونات القدرة التنافسية للعراق (مُعدل التضخم ، مُعدل البطالة ، الميزان الجاري)، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط ما بين (- ٠.٧٤٥) إلى (٠.٦٧٨) ولا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين (عرض النقد "مليون دينار") وبين (مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، عند مستوى معنوية (٠.٠١).

جدول (٣)

نتائج علاقة الارتباط بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في العراق

المتغيرات	X_1	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4
X_1	1				
Y_1	-.745**	1			
Y_2	-.828**	.596	1		
Y_3	.678*	-.612*	-.552	1	
Y_4	-.379	.121	.733*	-.086	1

****. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).**

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في مصر.

تركز هذه الفقرة على اختبار صحة الفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في مصر، ويشير الجدول (٤) إلى أنه توجد علاقة ارتباط معنوية بين عرض النقود وبين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري حيث توجد علاقة ارتباطية بين (عرض النقد "مليون جنيه") وبين مكونات القدرة التنافسية (مُعدل البطالة ، الميزان الجاري ، نمو الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط ما بين (-٠.٦٥٤) إلى (٠.٦٨٣)، كما لا توجد علاقة ارتباطية معنوية بين (عرض النقد "مليون جنيه") و مكونات القدرة التنافسية (مُعدل التضخم) عند مستوي معنوية (٠.٠١).

جدول (٤)

نتائج علاقة الارتباط بين (عرض النقود) و(القدرة التنافسية للاقتصاد) في مصر

المتغيرات	X_1	Y_1	Y_2	Y_3	Y_4
X_1	1				
Y_1	-.136	1			
Y_2	.683*	-.417	1		
Y_3	-.729*	.159	-.653*	1	
Y_4	-.654*	.305	-.632*	.548	1

****. Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).**

***. Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed).**

الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين عرض النقد (مليون دينار/ جنيه) و(القدرة التنافسية للاقتصاد)

تستهدف هذه الفقرة اختبار صحة الفرضية، والجدول(٥) يوضح نتائج اختبار الفرضية وعلى مستوى البلدين وتبين معطيات الجدول وجود تأثير معنوي لعرض النقد (مليون دينار / جنيه) على (القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي

والمصري) حيث إن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي معنوية عند مستوى الدلالة (٠.٠١) كما لا يوجد تأثير معنوي لعرض النقد (مليون دينار / جنيه) في (نمو الناتج) في العراق و(التضخم) في مصر.

١- ويستدل من قيم معامل التحديد (R^2) أن عرض النقد (مليون دينار / جنيه) يفسر أعلى تأثير نسبته (٥٥.٤%) من التغيير الذي يحصل في معدل التضخم في (العراق) وباقي التأثير في معدل التضخم تفسره متغيرات عشوائية أخُرى خارج نطاق الدراسة الحالية، أما في (مصر) فهي تساهم بنسبة (١.٨%) من التغيير الذي يحصل في معدل التضخم والباقي يعود لمتغيرات عشوائية أخُرى.

٢- ويستدل من قيم معامل التحديد (R^2) أن عرض النقد (مليون دينار / جنيه) يفسر أعلى تأثير نسبته (٦٨.٦%) من التغيير الذي يحصل في معدل البطالة في (العراق) وباقي التأثير في معدل البطالة تفسره متغيرات عشوائية أخُرى خارج نطاق الدراسة الحالية، أما في (مصر) فهي تساهم بنسبة (٤٦.٧%) من التغيير الذي يحصل في مُعدل البطالة والباقي يعود لمتغيرات عشوائية أخُرى.

٣- ويستدل من قيم معامل التحديد (R^2) أن عرض النقد (مليون دينار / جنيه) يفسر أعلى تأثير نسبته (٤٥.٩%) من التغيير الذي يحصل في الميزان الجاري في (العراق) وباقي التأثير في الميزان الجاري تفسره متغيرات عشوائية أخُرى خارج نطاق الدراسة الحالية، أما في (مصر) فهي تساهم بنسبة (٥٣.١%) من التغيير الذي يحصل في الميزان الجاري والباقي يعود لمتغيرات عشوائية أخُرى.

٤- ويستدل من قيم معامل التحديد (R^2) أن عرض النقد (مليون دينار / جنيه) يفسر أعلى تأثير نسبته (١٤.٤%) من التغيير الذي يحصل في معدل نمو الناتج في (العراق) وباقي التأثير في مُعدل نمو الناتج تفسرهُ متغيرات عشوائية أخُرى خارج نطاق الدراسة الحالية، أما في (مصر) فهي تساهم بنسبة (٤٢.٨%) من التغيير الذي يحصل في مُعدل نمو الناتج والباقي يعود لمتغيرات عشوائية أخُرى.

ومن خلال النتائج السابقة يتم قبول الفرض بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد (مليون دينار / جنيه) و (القدرة التنافسية للاقتصاد).

جدول (٥)

تأثير عرض النقد (مليون دينار/ جنية) في (القدرة التنافسية للاقتصاد).

راس المال	البلد	معامل الانحدار B1	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدلRJ2	F المحسوبة	F مستوى الدلالة	ترتيب
Y_1	العراق	٥.٥٦٥-	٠.٧٤٥	٠.٥٥٤	٠.٥٠٥	١١.١٩٧	٠.٠٠٩	١
	مصر	٥.٥٦٩-	٠.١٣٦	٠.٠١٨	٠.٠٩١-	٠.١٦٩	٠.٦٩	٢
Y_2	العراق	١.٥٦٦-	٠.٨٢٨	٠.٦٨٦	٠.٦٥١	١٩.٦٣٥	٠.٠٠٢	١
	مصر	١.١٢	٠.٦٨٣	٠.٤٦٧	٠.٤٠٨	٧.٨٨٤	٠.٠٢	٢
Y_3	العراق	٠.٧٣٧	٠.٦٧٨	٠.٤٥٩	٠.٣٩٩	٧.٦٣٧	٠.٠٢٢	٢
	مصر	٠.٢٠٤-	٠.٧٢٩	٠.٥٣١	٠.٤٧٩	١٠.١٨٧	٠.٠١١	١
Y_4	العراق	٢.٠١-	٠.٣٧٩	٠.١٤٤	٠.٠٤٩	١.٥١١	٠.٢٥	٢
	مصر	١.٢١١-	٠.٦٥٤	٠.٤٢٨	٠.٣٦٤	٦.٧٢٨	٠.٠٢٩	١

النتائج والتوصيات:-

النتائج:

١- إن الوضع الذي عاشهُ كل من العراق ومصر وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية جعلت اقتصادهما يُعاني من اختلالات هيكلية نتيجة للأزمات المستمرة، وهذا أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة محلياً وخارجياً وهذا ما يؤدي إلى خفض قدرتهما التنافسية.

٢- أدى غياب الفلسفة والرؤى الاقتصادية وعدم وضوح معالم واتجاهات النظام الاقتصادي فضلاً عن هشاشة البنية القانونية إلى تقليص دور النشاط الاقتصادي الخاص، كما أدى ضعف القيادات الإدارية وعدم تعاملها بموضوعية وعلمية مع الملف الاقتصادي للبلد وأيضاً عدم إدراكها لأساس

وأبعاد المشكلة التنموية وابتعادها عن النظرة المعمقة للمقومات والفرص التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري، إلى تخبط السياسات الاقتصادية الحكومية في أدائها، الأمر الذي أفضى إلى ضياع فرص التقدم والازدهار الاقتصادي للبلدين.

٣- ولدت طبيعة الموازنة العامة للبلدين والتي تتغلب بها النزعة الاستهلاكية على التخصيصات الاستثمارية، تصاعداً كبيراً في الطلب الكلي إلى المستوى الذي وضع الاقتصاد قريباً من النقطة التي تبدأ بها محدودية الطاقات المتاحة لإنتاج السلع غير القابلة للمتاجرة وخصوصاً البنى الارتكازية مما يجعلها تواجه اختناقات في توفير متطلبات السوق، وبالتالي ستتحول إلى بؤر لبث التضخم في بقية مفاصل الاقتصاد.

التوصيات:

١- ضرورة إزالة العوائق الموضوعة على التجارة الخارجية وخاصةً تجارة الواردات، وذلك لتشجيع المنافسة وزيادة الإنتاجية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية للواردات والابتعاد عن سياسة الحماية للصناعات المحلية بما فيها الصناعات غير القادرة على المنافسة حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة.

٢- تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخُرى وما يترتب على ذلك من زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، وإتباع أسلوب التعويم المدار لسعر صرف العملة المحلية، عن طريق إخضاعه لقوى السوق مما يسمح بالتدخل المرن من قبل السلطة النقدية في السوق.

٣- على السياسة النقدية العمل على السيطرة على الكتلة النقدية عن طريق تحقيق التناسب بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي.

المراجع:-

١- د. صالح مفتاح، (النقود والسياسة النقدية (المفهوم – الأهداف – الأدوات))، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.
٢- أ.د. عبد الحميد صديق عبد البر، (اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق رأس المال الدولية)، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣- افتخار محمد الرفيعي ، فريد جواد الدليمي ، قياس وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية المستحدثة غير المباشرة في السيطرة على السيولة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥/٣ – ٢٠٠٧/٣) ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء ، المجلد (٧) ، الإصدار (٢٩) ، ٢٠١١.
4- Dominique Torre , The monetary views of Paul Einzig , he 16th Annual Conference of the European Society for the History of Economic Thought (ESHET), May 2012, Saint Petersburg, Russia.
٥- عمر محمود عكاوي العبيدي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من (١٩٨٠–٢٠٠٧) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩.
٦- باسم خميس عبيد الشمري ، فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠٠٥) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.
٧- أ.د. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
٨- ملاذ فائق مجيد بنانة ، تباطؤات السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي: تجارب دول مختارة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠.
9- Maryann Feldman et al., Economic Development: A Definition and Model for Investment, University of North Carolina, Chapel Hill, A working paper, May 28/ 2014.
١٠- عبدالله خضر عبطان السبعاوي ، أثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٣) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٨.

١١-سلام هامل بريغش الجوراني ، فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير أسعار الفائدة "نماذج لدول مختارة للفترة (١٩٩٠- ٢٠٠٨) "، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.
١٢-أ.د. صبري أبو زيد ، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية ، مطابع الدار الهندسية ، القاهرة ، ٢٠١٢.
١٣-رشيد العصار ورياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ٢٠١٠.
١٤-سيف العسلي، إدارة السياسة النقدية.. عجز أم عدم اكتراث ؟، مُتاح على الإنترنيت:
15- www.26sep-net/newsweekarticle.php?lng=english
١٦-أسماء خضير ياس ، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، الإصدار (٣٦) ، ٢٠١٣.
١٧-البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، قطاع البحوث والتطوير والنشر ، المجلد (٤٨) ، العدد (٤) ، ٢٠٠٨.
١٨-البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، قطاع البحوث والتطوير والنشر ، المجلد (٥٤) ، العدد (٤) ، ٢٠١٤.
١٩-د. أحمد ابريهي علي ، الإقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق، ٢٠١١.
٢٠-أ.محمد راتول ، و أ. صلاح الدين كروش ، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (٦٦) ، ربيع ٢٠١٤.